بتكلفة ٤٥٠٠ مليار ليرة.. ترخيص ١٢٤ مشروعاً وفق القانون رقم ١٨

عرنوس: الاهتمام بالمشاريع الأكثر إنتاجية لتعزيز الصناعات الوطنية وتأمين احتياجات السوق المحلية

محمد راكان مصطفى

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أهمية التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية في مجال المشروعات المتداخلة قطاعياً بهدف الخروج بالصيغة الأفضل لكل مشروع، مشيراً إلى ضرورة دراسة وتحليل طبيعة المشروعات الممنوحة إجازة استثمار بهدف توجيه الاستثمار لتلبية الاحتياجات المتزايدة بما يضمن تحقيق الجدوى الاقتصادية للعملية الاستثمارية.

وبيّن رئيس مجلس الوزراء خلال ترؤسه المجلس الأعلى للاستثمار أهمية تعزيز دور هيئة الاستثمار في جذب الاستثمارات من خلال تكثيف التواصل مع الفعاليات الاقتصادية ورجال الأعمال داخل سورية وخارجها، مؤكداً أهمية التركيز على المشاريع التي تحقق قيمة مضافة، ومنها مشاريع النقل الداخلي بالتوازي مع الاهتمام بالمشاريع الأكثر إنتاجية لتعزيز الصناعات الوطنية وزيادة إنتاجيتها وتأمين احتياجات السوق المحلية وتوفير المزيد من فرص العمل.

وأجرى المجلس خلال اجتماعه أمس تتبعاً لتنفيذ المشروعات التي تم منحها إجازة استثمار وفق القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ والمراحل التي وصل إليها كل مشروع، حيث بلغ عدد المشروعات الممنوحة إجازة استثمار حتى الآن ١٢٤ مشروعاً بتكلفة ٤٥٠٠ مليار ليرة تؤمّن ١٠٧٩٢ فرصة عمل، وقد توزعت في قطاعات الخدمات والزراعة والسياحة والصحة والصناعة والطاقات المتجددة والنقل.

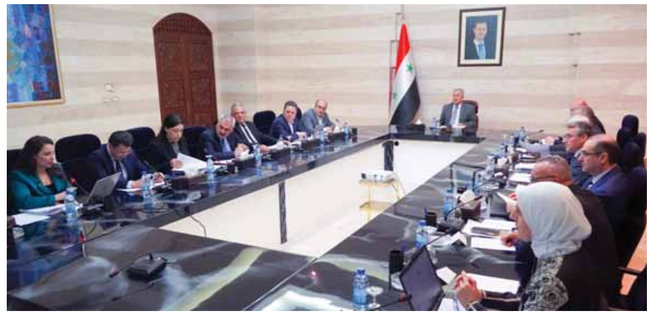

وزير الصناعة لـ«الوطن»: شركة ثالثة خاصة لإنتاج الإسمنت قيد الإنجاز

علماً أن عدد المشروعات الممنوحة إجازة استثمار منذ بداية العام الجاري بلغ ٤٧ بتكلفة ٢٣٤٥ مليار ليرة تؤمّن ٣٩٦٤ فرصة عمل، وهذا ما يُعد مؤشراً على تزايد الإقبال على تأسيس المشاريع الاستثمارية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وناقش المجلس التوجهات الخاصة بالاستثمار في مجال صناعة التبغ بعد صدور المرسوم التشريعي رقم (١٦) لعام ٢٠٢٤ الذي أجاز للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه بهدف تصنيعه وتسويقه مصنعاً، كما ناقش الدليل الإجرائي وقيمة الحد الأدنى للاستثمار في مجال صناعة التبغ.

وطلب المجلس من وزارة الصناعة إجراء دراسة متكاملة لواقع صناعة الإسمنت في سورية واحتياجات السوق المحلية بما يمكن من إعداد توجهات واضحة في هذا القطاع الحيوي بما يضمن تأمين الاحتياجات بشكل كاف واتخاذ كل الخطوات اللازمة لتشجيع وجذب الاستثمارات في هذا المجال، باعتبار صناعة الإسمنت من الصناعات الإستراتيجية ولها دور مهم في مرحلة إعادة الإعمار والبناء.

وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أكد أهمية الإسمنت لزوم احتياج قطاع التشييد والبناء، وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن احتياج البلاد من الإسمنت نحو ٥ ملايين طن سنوياً.

ولفت الوزير إلى وجود أربع منشآت حكومية لإنتاج الإسمنت هي شركة عدرا لصناعة الإسمنت، والشركة السورية لصناعة الإسمنت ومواد البناء بحماة، وشركة إسمنت طرطوس لصناعة الإسمنت ومواد البناء، والشركة الرابعة للقطاع العام مستثمرة من قبل القطاع الخاص، بطاقة إنتاجية ١,١ مليون طن سنوياً في حال الوصول إلى الطاقة الإنتاجية الكاملة لكل خطوط الإنتاج.

وأشار الوزير إلى وجود شركتين خاصتين منفذتين لإنتاج الإسمنت، وهناك شركة ثالثة قيد الإنجاز للدخول في الإنتاج.

وقال الوزير: من الممكن بعد تأمين هذه الشركات لكل احتياجات السوق المحلية في قطاعات البناء والتشييد التوجه إلى تصدير الفائض من الإنتاج.

كما وافق المجلس على تشكيل لجنة فنية لمناطق التطوير والاستثمار العقاري مهمتها النظر بالبرامج والمخططات التنظيمية المعروضة عليها، وفقاً للتعليمات التنفيذية للقانون رقم ٢ لعام ٢٠٢٣، وتسوية وضع شركات التطوير العقاري المرخصة بموجب القانون ١٥ لعام ٢٠٠٨ وتعليماته بعد صدور القانون رقم ٢ لعام ٢٠٢٣. كما ناقش المجلس مقترح وزارة السياحة بتشميل المنشآت التعليمية في مجال التدريب السياحي والفندقي بأحكام قانون الاستثمار.

د. جوليان بدور

الليبرالية الجديدة.. أساطير وأوهام وتداعيات كارثية على الدول التي تبنتها (٢)

استكمالاً للمقال الأول، استعرض معكم اليوم خرافة أو وهم خصخصة الاقتصاد (أي بيع الممتلكات والخدمات العامة للقطاع الخاص):

أ–المبدأ النظري يدعو أنصار النهج الاقتصادي النيوليبرالي إلى خصخصة القطاعات والخدمات العامة، وتخفيض الضرائب على أرباح الشركات بحجة أن الشركات الخاصة أكثر كفاءة وفاعلية من الكيانات التي تديرها الحكومة في تقديم الخدمات العامة وإنتاج السلع، وأن المنافسة بين الشركات الخاصة ستؤدي إلى زيادة الإنتاج والابتكار وانخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

ب–على أرض الواقع تظهر المعطيات الحقيقية بأن خصخصة الاقتصاد والتبادل الحر وتخفيض الضرائب على أرباح الشركات لا أساس لها من الصحة لسببين رئيسيين: الأول هو أن تجارب الدول تشير إلى أن خفض الضرائب على الأغنياء والشركات لا يؤدي بالضرورة إلى الزيادة في الاستثمار المنتج بل تنجم عنه زيادة في المضاربات وارتفاع في الأرباح الموزعة على المساهمين ما يزيد من ثراء الأثرياء وفقر الفقراء. الثاني هو أن الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة هما أسطورة لا صلة له بأرض الواقع بسبب القيود والضوابط التنظيمية الموجودة بكثرة في الدول المتقدمة (القيود على هجرة العمالة الأجنبية، سياسات دعم الزراعة والصناعات الوطنية، حجم الموازنة العامة للحكومات، الحرب التجارية الاقتصادية الحالية بين الدول المتقدمة والصين، سياسات فرض الحصار والعقوبات الاقتصادية على العديد من الدول، تحديد سعر الفائدة من البنك المركزي الواقع تحت سيطرة الحكومات إلخ).

ج–أسطورة سياسة التقشف ورفع الدعم واستقرار الأسعار: أ– المبدأ النظري من وجهة نظر الاقتصاديين النيوليبراليين أن أتباع سياسة التقشف ومحاربة التضخم الناجم عن تفاقم عجز الموازنة العامة وضمان استقرار الأسعار وسعر الصرف ضرورة ملحة لتحفيز الاستثمار الخاص، بشقيه الوطني والأجنبي، والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل للمواطنين. ب– على أرض الواقع بصفة عامة يتبين من دراسات للبنك الدولي وباحثين آخرين أنه منذ أن تم اعتماد سياسات متشددة في مجال التضخم شهد العالم أزمات مالية ومصرفية عديدة كالأزمة المالية التي عانت منها كوريا الجنوبية وتايلاند في عام ١٩٩٧ أو الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، لكن الدراسة الأهم والأكثر معنًى هي ما قام بها ثلاثة من اقتصاديي صندوق النقد الدولي والمنشورة في عام ٢٠١٦ (أي الهيئة الدولية التي تبنت وروجت بقوة للسياسات النيوليبرالية) والتي تبين بأن السياسات التقشفية وتحرير أسواق رأس المال التي كان يتشدق بها صندوق النقد زادا من مخاطر حدوث الأزمات المالية وساهما في انخفاض الطلب والنمو الاقتصادي وفاقما من مشكلة اللامساواة الاجتماعية.

أخيراً وليس آخراً يجب الإشارة إلى أن سياسة محاربة التضخم والسياسات التقشفية تؤدي إلى تقليص الإنفاق على مجالات حيوية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والبنى التحتية والاستثمار في القطاع الزراعي إلخ مما يضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

٣– أضرار النيوليبرالية وتداعياتها الكارثية الناجمة عن تطبيق النيوليبرالية عديدة ومتنوعة وتشمل أغلب البلدان التي تبنت النهج النيوليبرالي.

١– على المستوى الاقتصادي في كتاب بعنوان نهاية النيوليبرالية والتاريخ يولد من جديد (٢٠١٩)، لخص الاقتصادي الشهير جوزيف ستيغليتز، الحائز جائزة نوبل، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات النيوليبرالية قائلاً بعد مرور أربعين عاماً، دعونا نلق نظرة على الأرقام: لقد تباطأ النمو، وذهبت ثمار هذا النمو في الأغلب الأعم إلى قلة قليلة للغاية عند القمة.

ومع ركود الأجور، وارتفاع سوق الأوراق المالية إلى عنان السماء، تدفقت الدخول والثروات إلى الأعلى، بدلاً من التقاطر إلى الأسفل.

٢– على المستوى العالمي حسب الكاتب البريطاني (مون بيوت)، لعبت النيوليبرالية دوراً محورياً في مجموعة من الأزمات منها: الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، انتشار مراكز الأوفشور المالية التي يخفي فيها الأثرياء أموالهم بعيداً عن سلطات الحكومات، انهيار قطاعات الصحة والتعليم، زيادة الفقر وانتشار الأمراض النفسية، انهيار النظم البيئية.

٣– على المستوى النفسي حسب الكاتب «بول هيجي»، أدى النظام النيوليبرالي إلى انتشار الكثير من الأمراض مثل اضطراب الأكل والاكتئاب والعزلة والشعور بالوحدة والقلق الدائم من فقدان العمل والخوف من المستقبل.

٤– على المستوى الصحي والتعليمي حسب الدراسة التي أجرتها المجلة العلمية والمستقبل الاقتصادي (٢٠٢٢)، أدت السياسات النيوليبرالية إلى تحويل الرعاية الصحية والتعليم إلى سلعة خاصة للبيع بدلاً من كونها حقاً إنسانياً ومنفعة عامة مدفوعة من الخزينة العامة. وتشير هذه الدراسة إلى أن نتائج تطبيق الاصلاحات النيوليبرالية على قطاعي الصحة والتعليم كانت كارثية بكل معنى الكلمة، إذ أدت إلى تراجع متوسط العمر المتوقع وزيادة الوفيات وعدم المساواة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والدخل الفردي، فالأفراد غير القادرين على دفع تكاليف الصحة والتعليم لن يحصلوا على مثل هذه الخدمات التي يحصل عليها الأغنياء.

٥–تفاقم مشكلة المساواة الاجتماعية على أرض الواقع حيث تميل السياسات النيوليبرالية إلى تشجيع الاحتكار بغية رفع الأسعار وزيادة أرباح التجار والشركات على حساب المستهلكين، ما أدى إلى تركيز الثروة ووسائل الإنتاج بأيد قليلة من الأغنياء على حساب أغلبية الناس وتآكل حقوق العمال وإضعاف النقابات العمالية وزيادة العمل غير المنظم والمستقر. فمثلاً في أميركا يمتلك أدنى واحد بالمئة من السكان الأثرياء ثروة أكثر مما يمتلكه ٩٠ بالمئة من الفقراء.

بالمحصلة النهائية بدلاً من إطلاق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة وجلب الرفاهية وانتشال الملايين من الناس من الجوع والبطالة والفقر المدقع، أدى اعتماد الليبرالية الجديدة كاستراتيجية اقتصادية في الكثير من البلدان إلى ازدياد عدد الوفيات والفقر والجوع والمرض وعدم المساواة والخوف من المستقبل وفقدان السيادة الوطنية إلخ.

لكن السؤال الذي يهمنا هو التالي: هل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي يعاني منها المواطن في سورية هي من النوع نفسه ومشابهة للمشكلات التي أنتجتها الليبرالية الجديدة في البلدان الأخرى؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في مقال مقبل.

أكاديمي وباحث اقتصادي في جامعة ريونيون الفرنسية

«سيرونيكس» تبحث عن شريك لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية في «سولاريك»

مدير الشركة لـ«الوطن»: أسعار شاشاتنا أقل من السوق بنحو ١٥ بالمئة

هناء غانم

صرح مدير عام الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية «سيرونيكس» محمد الشيخ لـ«الوطن»، بأن إجمالي مبيعات الشركة بلغ ١,٢ مليار ليرة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، وبلغت قيمة مبيعات الشاشات منها نحو ٦٠٠ مليون ليرة.

وأوضح الشيخ أن الشركة أنتجت منذ بداية العام الجاري ٤٢٥ شاشة، باعت منها منذ بداية العام حتى نهاية شهر أيار ٤٩ شاشة قياس ٣٢ بوصة و٩٨ شاشة قياس ٤٣ بوصة، و٣ شاشات قياس ٥٥ بوصة، مضيفاً: في حين بلغ إنتاج الشركة من الشاشات خلال العام الفائت نحو ٢١٦٠ شاشة قيمتها نحو ١٠ مليارات ليرة سورية، باعت منها خلال العام الماضي ٢٠٠ شاشة، كما باعت منها نحو ٧٠٠ شاشة منذ بداية العام الجاري.

ولفت مدير عام الشركة إلى أنه تم التعاقد منذ أيام مع فندق الشيراتون لإنتاج شاشات بقيمة ٣٦٥ مليون ليرة، كما توجد لديها عقود مع جهات أخرى لإنتاج شاشات يتراوح قياسها بين ٢٤ بوصة و٤٣ بوصة، و٥٥ بوصة.

وأوضح مدير عام الشركة أن سعر الشاشة لدى الشركة ٤,٦ ملايين ليرة بجودة أفضل وأرخص بحدود ٧٠٠ إلى ٨٠٠ ألف من نظيرتها من الشاشات الموجودة في السوق والتي تباع بنحو ٥,٤ ملايين ليرة (أي أرخص بنحو ١٥ بالمئة)، منوهاً بتقديم الشركة خدمة ما بعد البيع من كفالة والتزام بالإصلاحات وغيرها.

ولفت الشيخ إلى عمل الشركة على تجهيز خطوط الإنتاج لضمان تحقيق أعلى قيمة مضافة، وتركيزها على استثمار كل الطاقات، مشيراً إلى أن الشركة تمكنت من إيجاد حلول بديلة وتجاوز الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية والتي تسببت بإيقافها عن إنتاج الشاشات.

وفي سياق متصل قال الشيخ: إن الشركة أطلقت خطاً جديداً لتصنيع المنظمات الكهربائية ضمن خطتها والتوجه للتنويع والاستجابة لمتطلبات السوق المحلية بتصنيع المنتجات الأكثر رواجاً، لافتاً إلى أن الشركة تمكنت من طرح منظمات كهربائية باستطاعة ١٠ آلاف شمعة و٢٠ ألف شمعة، كما باعت ١٦ منظماً باستطاعة ٢٠٠٠ شمعة من بداية العام وحتى نهاية شهر أيار، مضيفاً: نحن بصدد توقيع عقود مع وزارة الموارد المائية لتأمين منظمات بطاقات مختلفة.

وقال: نسعى خلال المرحلة القادمة للانتقال من مرحلة التجميع إلى مرحلة التصنيع الكلي من الألف إلى الياء أي توطين الصناعات، وخاصة أنه لدينا كامل البنى التحتية والكادر الفني المدرب لإنتاج شاشات وغيرها من المنتجات.

وأشار إلى أن الشركة لديها الكثير من المنتجات غير الشاشات والتي تعمل على الترويج والتسويق لها، مضيفاً: إن خطتنا للمرحلة القادمة هي استثمار الطاقة التشغيلية للمعامل واستثمار الطاقات الإنتاجية الموجودة في الشركة وخطوط الإنتاج والتصنيع عن طريق التشغيل لمصلحة الغير.

وحول إمكانية إيجاد عقود تخفيض أو تقسيط للعاملين في القطاع العام قال الشيخ: حالياً لدينا عروض تقسيط لعمال وزارة الصناعة وأي جهة ترغب بتقسيطها للعمال بإمكانها أن تتقدم بطلب لوضع الإجراءات المناسبة لسداد القيم وفق ما هو متفق عليه.

ولدى سؤاله عن آخر المستجدات المتعلقة بشركة سولاريك الخاصة بإنتاج الألواح الكهروضوئية وخاصة أن هناك توجهاً اليوم للطاقات البديلة قال: الشركة حالياً وبعد الانتهاء من حل الخلاف قانونياً مع الشركة الأجنبية، أصبحت تابعة لوزارة الصناعة ممثلة بسيرونيكس ووزارة الكهرباء ممثلة بالمؤسسة العامة لتوليد الكهرباء، ونحن بصدد تطوير هذه الشركة أو البحث عن شريك إستراتيجي محلي أو خارجي، مضيفاً: إن الطروحات كلها موضع نقاش والشركة منفتحة على كل الاحتمالات والحلول قادمة.

١,٢ مليار ليرة مبيعات الشركة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام

وأكد أن الشركة جاهزة للبدء بالإنتاج لكن الخط بحاجة إلى بعض التعديلات والتطوير.

من جهة أخرى ذكر الشيخ أن الشركة حالياً لديها عقد مع إدارة المهمات بمليار ونصف المليار لتصنيع «مواد بلاستيكية»، عبر معمل حقن البلاستيك التابع للشركة.

حر الأسعار ينافس حر الصيف

رئيس جمعية البوظة لـ«الوطن»: يُتوقّع ارتفاع أسعارها... وقلة الطلب عليها!!

جلنار العلي

وصل سعر كيلو البوظة إلى ١٥٠ ألف ليرة ذو الجودة المتوسطة، وحول ارتفاع الأسعار قال رئيس جمعية الحلويات والبوظة في دمشق بسام قلعجي لـ«الوطن»: إن ارتفاعات أسعار البوظة وصلت إلى حدود غير مسبوقة، ومن المتوقع أن تستمر بالارتفاع طوال فصل الصيف، مشيراً إلى ضعف الإقبال على شراء البوظة نتيجة أسعارها المرتفعة، والدليل على ذلك أن سيارات التوزيع لم تعد تبيع أكثر من ٤٠ بالمئة من محتوياتها، معيداً أسباب ارتفاعات الأسعار إلى تعويم أسعار المحروقات من بنزين ومازوت، إضافة إلى رفع سعر الغاز والكهرباء الصناعية والتجارية، وهذا الأمر كله ينعكس على سعر المنتج النهائي، فمن غير المعقول أن يدفع الحرفي هذه التكاليف من جيبه، متابعاً: «قد يقول البعض إن أسعار الكهرباء ارتفعت مرة واحدة فلماذا تواصل أسعار البوظة ارتفاعاتها؟ وهذا الأمر مقبول في حال كان الحرفي يستهلك الكهرباء المخصصة له من الحكومة فقط، لكن بسبب ساعات التقنين الكبيرة وحرصه على عدم فساد البوظة المحفوظة في البرادات فإنه يلجأ لتشغيل المولدات وشراء كميات كبيرة من الفيول لزوم تشغيلها».

وحول تكلفة إنتاج كيلو البوظة، أكد أنها تختلف من منتج لآخر وحسب المكونات الداخلة فيه، وأشار قلعجي إلى أن تكلفة كيلو البوظة العربي تبدأ من ٦٠ ألف ليرة وتصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة، وذلك حسب كمية المكسرات الداخلة فيه، أما البوظة العادية فكانت تكلفة إنتاج الكيلو منها في بداية الموسم ٣٥ ألف ليرة، لترتفع نتيجة للأسباب آنفة الذكر إلى نحو ٦٥ ألف ليرة، علماً أن أرباح المنتجين تبدأ من ٨ بالمئة وتصل إلى ١٣ بالمئة.

وفي سياق متصل، أكد قلعجي أن دوريات التموين لا تضع في حسبانها كل التكاليف التي يتكبدها الحرفي، فإن كانت مخالفة لبيان التكلفة الذي قدمه فيتم تنظيم ضبط بحقه وعقوبة قد تصل للحبس، وهذا الأمر يزيد الأعباء على الحرفي أيضاً، ويجعله خاسراً في الكثير من الأحيان.